

التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية

مجموعة مؤلفين

مراجعة: علي متولي أحمد

إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكل" للدكتور وليد عبدالحى الذي تناول أسباب قابلية الدولة للاختراق، وهي: الضعف الاقتصادي والسعي إلى تلقي المساعدات، والعجز العسكري والسعي إلى حماية خارجية من أي خطر يهدد بقاء الكيان السياسي، وافتقاد التماسك الاجتماعي والاستعانة بالخارج للإسهام في



صوغ البنية المجتمعية، كما أجاب الباحث عن سؤال مهم، وهو: هل النظام الإقليمي العربي نظام مخترق؟ وقد رأى الباحث أن النظام العربي بالفعل نظام مخترق، ذاكراً عوامل ومصادر اختراقه، منها: التهديد العربي-العربي، والتنافس بين الدول العربية لاحتلال موقع "الدولة المركز"، والشركات المتعددة الجنسية باعتبارها تعدد إحدى أدوات الاختراق من حيث تأثيرها في صنع القرار، ولا سيما الاقتصادي. بالإضافة إلى النخب العربية، يقصد تلك المرتبطة بقوى خارجية لعوامل ثقافية أو اقتصادية أو دينية، مستشهداً بمقولة الرئيس الفرنسي شارل ديغول: "سنخرج من الجزائر ونترك فيها من يرعى مصالحنا"، ويقصد من ذلك النخبة الجزائرية، ومن مصادر الاختراق أيضاً: الاختراق الخشن، وهو استخدام القوة العسكرية واحتلال الأرض حماية لمصالح الدول الكبرى أو حلفائها في

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث التي لم تشهدها على مدى عقود طويلة، فبعد أن ظل العالم العربي يغرد خارج سرب موجات التغيير والتحول الديمقراطي - أشرق عليه عام 2011 بثوراته ومظاهراته الاحتجاجية ضد أنظمة الحكم القائمة، والتي أطلق عليها فيما بعد ثورات الربيع العربي أو مجازاً

"الربيع العربي"، مما أحدث تغييراً كبيراً في زعزعة بنية الدولة التسلطية في العالم العربي، وساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، بل وتغيير الخريطة السياسية، ولاسيما في مصر وتونس، ولاتزال انعكاساته مستمرة في بقية الدول العربية الأخرى، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

ومن هذا المنطلق جاء كتاب "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية" يحمل بين طياته صورة العالم العربي التي غيرتها الثورات التي اندلعت في أروائه منذ عام 2011، ويركز على مفهوم الرأي العام الذي كان غائباً طوال الحقبة السابقة، والذي سيكون له الأثر الكبير في تقرير مصائر العرب في الحقبة المقبلة. والكتاب مجموعة من الأبحاث شارك بها نخبة من الأكاديميين والباحثين والمفكرين. جاء الفصل الأول بعنوان: "النظام الإقليمي العربي:

رأى أن سياسة إدارة إيزنهاور سياسات مدمرة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وأصرّ على أن الأسلوب الوحيد للتنافس مع الاتحاد السوفيتي هو قبول سياسة الحياد واقعاً، ومضاهاة السوفييت خطوة بخطوة في ميادين المعونة الاقتصادية، ودعم حركات الاستقلال.

ثم ذكر الباحث أن الولايات المتحدة في أوائل الستينيات -نتيجة إخفاقها في التقارب مع مصر الناصرية، واحتواء معسكر القومية العربية والنفوذ السوفيتي في المنطقة- تبنت إستراتيجية الحرب بالوكالة في الصراع العربي الإسرائيلي عن طريق دعمها لإسرائيل، وذلك لتمتع الأخيرة بتفوقها العسكري على جميع جيرانها قبل عام 1967، ولعرقلة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، عن طريق تدمير جيوش حلفائه وتجهيزاتهم السوفيتية، بالإضافة إلى إستراتيجية النفوذ الإقليمي التي ظلت على مدار عقد من الزمان من 1969-1979، وعرفت بعقيدة نيكسون، معتمدة على التفوق العسكري لإسرائيل وإيران، ولذا تبنتها "شرطيين إقليميين" أو "نفوذيين إقليميين" بغية إضعاف النظام القومي العربي والتحالف السوفيتي العربي.

ثم تعرض الكاتب إلى إستراتيجية "أسرلة" السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط" والتي بدأت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وانقسام النظام العربي ما بين دول تؤيد وتناصر السياسة الأمريكية وأخرى ضدها، وربط بوش بين الحرية داخل الولايات المتحدة وخارجها، من خلال "برنامج الديمقراطية" الذي روج له بوش، مما أدى إلى تدمير العراق وتمزيق نسيجه الوطني، وتفاقم المشاعر المعادية لأمريكا في نهاية المطاف، وبحلول نهاية أعوام حربه الثمانية عمق بوش إدارته من الانقسامات الإقليمية في إطار إستراتيجية الأمر الواقع التي عرفتها وزيرة الخارجية الأمريكية

المنطقة، وأخيراً الاختراق الإقليمي، ويقصد به تفعيل الانتفاء المذهبي لمصلحة دولة إقليمية.

وأخيراً تطرق الباحث إلى إستراتيجية إعادة تشكيل الشرق الأوسط التي طرحها شمعون بيريز عام 1993 وتبنتها إدارة الرئيس بيل كلينتون إلى نهاية عهدها في 2000، وتمسك بها الرئيس جورج بوش الذي حاول بدوره تسويقها لحلف الناتو، وبدأ تنفيذها عسكرياً في العراق وأفغانستان، لكنها باءت بإخفاق ذريع لاتزال أمريكا تعاني تداعياته السياسية والاقتصادية. كما أبرز الكاتب سياسات مختلفة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، منها تطوير النظم الديمقراطية مع إضعاف القوى المعادية للولايات المتحدة، والعمل على تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وتطوير التنسيق الأوروبي-الأمريكي لمعالجة مشكلات المنطقة.

وفي دراسته عن "أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي" تناول الدكتور مروان بشارة في الفصل الثاني تحديد مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة العربية متسائلاً عن الاختلاف بين إدارة أوباما وسابقتها في ضوء وعودها بالتغيير، وخاصة بعد التحولات المساوية التي تعصف بالمنطقة العربية، فأجاب عن هذا السؤال بالتعمق أولاً في الجذور التاريخية للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ذاكراً أنها تبنت مناهضة الشيوعية خلال إدارة ترومان إيزنهاور ونيكسون، ودافعت عن حقوق الإنسان خلال إدارة كارتر، والتحرر خلال إدارة ريغان، والسلام خلال إدارة كلينتون، والحرية خلال إدارة بوش، ولم يتطرق الكاتب للإستراتيجية الأمريكية التي تبنتها إدارة الرئيس جون كينيدي، ومن وجهة نظري أرى أن الإستراتيجية التي تبنتها إدارة كينيدي كانت مختلفة عن الإستراتيجيات السابقة له والتالية، فكينيدي

كوندليزا رايس بـ"الفوضى الخلاقة" والتي نتج عنها مزيد من تمزق العالم العربي، بدءًا بالعراق وانتهاءً بما شهدناه في السودان وفلسطين ولبنان والصومال .

وأخيرًا أجاب الباحث عن الاختلاف بين إدارة أوباما وسابقتها في ضوء وعودها بالتغيير، وبعد التحولات المأساوية التي عصفت وتعصف بالمنطقة العربية بقوله: إن التناقض في عهد الرئيس أوباما بات جليًا بين الخطاب والتصريحات الرنانة والإستراتيجية، إذ أعلن التزامه بالانسحاب من الشرق الأوسط الكبير، وعلى النقيض من ذلك وسع البيت الأبيض الإستراتيجية الأفغانية لتشمل أفغانستان وباكستان، وصعد الحرب من خلال النزج بقوات من 50 ألف جندي لمكافحة التمرد بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس، كما ناشد بنيامين نتنياهو تجميد بناء المستوطنات اليهودية، لكنه مع ذلك استمر في توفير الدعم لإسرائيل بطرق مختلفة، مما جعله أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصًا في التاريخ الحديث.

كما تبنت إدارة أوباما سياسات براغماتية تجاه المستبدين من الحكام العرب بهدف تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي، ولكن مع اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، كان هناك نوع من الارتباك والتخبط لدى الإدارة الأمريكية، فبعد إدراك الحكومة الأمريكية واستيعاب الانتفاضات في تلك الدولتين قررت إدارة أوباما اتخاذ موقف انتقائي يقضي بدعم التغيير في ليبيا وسوريا، والتزام الصمت تجاه البحرين واليمن. وبدأت تؤكد خطاب التغيير الديمقراطي استجابة لما بات يُعرف بـ"الربيع العربي"، بل والتعامل مع كل حالة من تلك الثورات على حدة، رافضًا التعامل مع الربيع العربي بمجمله، وخلص الكاتب إلى أن إدارة أوباما لا تختلف كثيرًا عن سابقتها عندما يتعلق الأمر

بالدفاع عن مصالحها الإستراتيجية الجوهرية في المنطقة العربية.

وناقش الدكتور بشارة خضر في الفصل الثالث "الاتحاد الأوروبي والعرب من (الحوار) إلى (الربيع العربي)"، حيث تعرض لتوطيد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية والمتوسطة في الخمسين عامًا الأخيرة "1972-2012" وذلك ضمن مبادرات متعددة، مثل: السياسة المتوسطة الشاملة، والحوار الأوربي-العربي المتعدد الأطراف "1974-1989"، والشراكة الأوروبية-المتوسطة... إلخ، ولكن مع بزوغ الربيع العربي في المنطقة العربية دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في إستراتيجية جديدة للتعامل مع الوضع الجديد، نحو: "المزيد في مقابل المزيد"، و"المساءلة المتبادلة"، و"منطقة تجارية حرة عميقة وشاملة"، ولكن الباحث استنتج أن الاتحاد الأوروبي يجب عليه عمل مسار آخر من أجل أن تتوافق كلماته مع أفعاله، ففي الوقت الذي يكرر الاتحاد الأوروبي إدانته للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، نجد أن هذه السياسة الإعلانية لم يكن لها أفعال ملموسة على الأرض. فهو يعزز علاقاته بإسرائيل في حين أن هذه القوة المحتلة تقوم بمصادرة الأراضي الفلسطينية واتباع سياسة استيطانية نشطة وعقوبات جماعية.

كما تعرض الأستاذ محمد فايز فرحات في الفصل الرابع إلى "السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي في ما وراء المصالح الاقتصادية" تناول فيه مداخل فهم السلوك الصيني والعلاقات العربية بروسيا والصين بعد الربيع العربي، وكيف أن الأزمة السورية بانتهائها ستدشن لنظام عالمي جديد سواء متعدد الأقطاب أو أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأهمية تطوير العلاقات العربية مع روسيا والصين، وضرورة أن تطور الدولتان خطاباتها

الطائفية، إذ نجدها تعادي المعارضة السورية لكونها سنية، وتساند المعارضة البحرينية لكونها شيعية.

ويحمل الفصل الثامن عنوان: "المحيط الهندي كفضاء جيوسراتيجي: مصالح الهند وباكستان في الوطن العربي، دول الخليج العربي نموذجًا" للباحث عبدالوهاب القصاب، يعرض فيه البيئة الجيوسراتيجية للمحيط الهندي من ناحية علاقة كل من الهند وباكستان باعتبارهما البلدين الكبيرين المطلين على المحيط الهندي، بل ويمتلكان قدرة فاعلة في هذا النظام الجيوسراتيجي ذي الأهمية الفائقة من خلال علاقتهما بالخليج العربي الذي تتصارع فيه مصالح البلدين وتتقاطع.

ويعرض الدكتور محسن صالح في الفصل التاسع "الأهداف والمصالح الإسرائيلية في النظام العربي" حيث سلط الضوء على الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني وطبيعته وسماته وأهدافه ومصالحه التي يسعى إليها في العالم العربي من تشجيع حالات الانقسام في المنطقة العربية والعمل على تفتيته على أسس طائفية وعرقية، بالإضافة للاستفراء بالفلسطينيين وعزلهم عن محيطهم العربي والإسلامي، وكذلك دعم الأنظمة العربية (المعتدلة) "المالية للغرب"، كما تطرق إلى حالة الارتباك التي أصابت المشهد الإسرائيلي نتيجة الثورات في العالم العربي، والتي نتج عنها واقع جديد انعكس على الأوضاع الدولية، بل وربما ينعكس في مستقبله على فلسطين.

وجاء الفصل العاشر بعنوان: "إسرائيل والتغيرات الجيوسراتيجية في الوطن العربي" للدكتور محمود محارب، مشيرًا إلى عوامل الاهتمام الإسرائيلي بالربيع العربي ومنطلقاته، والمخاوف الإسرائيلية من الثورات العربية، ولاسيما التغيير في مصر وتأثيره في العلاقات الثنائية، ومصير اتفاق السلام، والوضع في سيناء.

إزاء قضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في المنطقة، لأنه يبدو من الدولتين أنها منحازتان للأئمة السلطوية في مواجهة الثورات العربية.

في حين جاء بحث الدكتورة نورهان الشيخ في الفصل الخامس يحمل عنوان: "روسيا والتغيرات الجيوسراتيجية في الوطن العربي" حيث تعرض للتوجهات العامة التي ميزت الموقف الروسي من الثورات العربية، والعوامل المؤثرة في هذا الموقف، والموقف الروسي من الأزمة السورية، ومستقبل العلاقات الروسية-العربية، وخصوصًا علاقة روسيا بدول الخليج العربي، وهيكل النظام الدولي الجديد.

كما تناول الدكتور سمير صالح في بحثه: "الأهداف والمصالح التركية في النظام العربي" - في الفصل السادس - كيفية تقديم حزب العدالة والتنمية تجربته للآخرين، والعلاقة بين العدالة والتنمية وكثير من الحركات الإسلامية الفاعلة في العالم العربي، والتقاء المصالح التركية والعربية في المستقبل، وأين ستلتقي.

وجاء الفصل السابع بعنوان: "الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات" للدكتور طلال عترسي، تناول فيه علاقات إيران الاقتصادية والنفطية والإستراتيجية مع دول الجوار الإقليمي قبل الثورات العربية، وتحليل مسار العلاقات العربية-الإيرانية بين الثورة الإسلامية والربيع العربي. كما تسعى الدراسة إلى وضع سيناريوهات للعلاقات العربية الإيرانية في ظل الأوضاع السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وحرص إيران على مساندة النظام الأسدي في سوريا حفاظًا على تحالف الكتلة الشيعية في منطقة الشرق الأوسط، مستنتجًا أنه نتيجة للدور الإيراني المساند للنظام السياسي في سوريا، تراجعت صورتها لدى الرأي العام العربي، ووضعها في مربع الدول

الشرق الأوسط اتجاهات أكثر براغماتية وعمقاً ضمن مفهوم "المخاطر النسبية والاعتماد المتبادل" بدلاً من التوجهات الانفعالية.

وأخيراً ناقش الباحث محمد صالح صدقيان في الفصل الأخير من الكتاب موضوع "إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية"، متناولاً سياسة إيران الخارجية حيال التطورات العربية، والأمن القومي الإيراني نتيجة تلك التطورات، مستنتجاً أن الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية أسفرت عن قطبين، القطب الأول تقوده الولايات المتحدة وتركيا وإلى حد ما السعودية وبعض الدول العربية، والقطب الثاني روسيا وإيران والصين، موضحاً أهداف دول كل قطب بناء على أهدافها ومصالحها وأمنها القومي.

ويناقد الباحث حسن أبو هنية في الفصل الحادي عشر "المنظمات والحركات العابرة للحدود" متناولاً نشأة وتأسيس تنظيم القاعدة وارتباطه بظاهرة العولمة، والتطورات التي طرأت على هذا التنظيم بعد ثورات الربيع العربي، ثم تطرق إلى تنظيم أنصار الشريعة: نشأته وتأسيسه وأيديولوجيته، ودرجة اختلاف أيديولوجية هذا التنظيم من دولة لأخرى.

كما ناقش الباحث سليمان سينسوي في الفصل الثاني عشر "التطورات الأخيرة والمشهد الجيوسياسي: وجهة نظر تركية" محلاً أن منطقة الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين منطقة مليئة بالتناقضات العميقة، فإذا تم استثمارها جيداً وإدارتها بصورة حسنة فسوف يدر ذلك نجاحاً كبيراً على المنطقة، والعكس صحيح، كما يرى ضرورة تبني الدولة التركية ودول